ضوابط الإمام أبي عبد الله الحاكم في الموازنة والترجيح بين روايات الحديث المختلفة من خلال كتابه المستدرك على الصحيحين

The Criteria of Imam Abu Abdullah Al-Hakim in Balancing and Preferring Amongst Different Hadith Narrations Through His Book Al-Mustadrak ʻAla Al-Sahihain.

عبد الكريم عمر عبد الكريم

Abdulkarim Omar Abdulkarim

الدرجة العلمية: محاضر مساعد

Academic Degree: Assistant Lecturer

تخصص الباحث: علوم الحديث

Researcher's Specialization: Hadith Sciences

مكان العمل: جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية / ليبيا

Workplace: University of Sayyid Muhammad bin Ali al-Sanusi Islamic/Libya

218913657335

abdulkarim.o.buhulaiga@ius.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الضوابط الهامة في علم علل الحديث، حيث يعتبر الاهتمام بهذه الضوابط من الوسائل التي تعزز القدرة والمهارة في عملية الترجيح بين الروايات المختلفة، كما يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على دور الإمام الحاكم كأحد الأئمة الحفّاظ، واستعراض كيفية تطبيقه لهذه الضوابط في كتابه "المستدرك".

تم تقسيم البحث إلى تمهيد ومبحثين رئيسيين، التمهيد ويشتمل على نقطتين: أولاً: تعريف موجز بالإمام الحاكم، ثانياً: التعريف بكتابه المستدرك، المبحث الأول: ضوابط ترجيح رواية على رواية.

المبحث الثاني: ضوابط قبول جميع الروايات، وخُتمَ البحث بأهم نتائجه المستخلصة.

الكلمات المفتاحية: ضوابط، الحاكم، الترجيح، الروايات، المستدرك.

Abstract:

This study aims to reveal the important criteria in the science of the problems of Hadith, where attention to these criteria is considered one of the means that enhance the ability and skill in the process of preference between different narratives, and the research seeks to shed light on the role of Imam al-Hakim as one of the conservative imams, and review how to apply these controls in his book "Al-mustadrak". The research was divided into a preface and two main researches, the preface includes two points: first: a brief introduction to the ruling Imam, Second: Introduction to his book, the first research: controls the weighting of a novel on a novel. The second research: the rules for accepting all narratives, and concluding the research with its most important findings.

Keywords: criteria, ruler, weighting, novels, mustadrak.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد:

فمما لا شك فيه أن كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم كتاب حافل ذكر فيه جملة كبيرة من الأحاديث المسندة التي استدركها على الشيخين البخاري، ومسلم، وكانت له ضوابط في الموازنة بين الروايات، وقد تمت دراسة أهم هذه الضوابط وكيفية تطبيقها عند الحاكم، مع مقارنتها بضوابط العلماء الآخرين؛ وذلك بهدف فهم أفضل لمنهج الإمام الحاكم وإسهاماته في علوم الحديث.

أهمية الدراسة: وتتمثل فيما يلي:

١. إن الإمام الحاكم يُعدُّ من أئمة الحديث، وله منهج خاص في الموازنة، والترجيح بين الروايات المختلفة.

٢. معرفة الأسس العلمية التي اعتمد عليها الإمام الحاكم في تقييِّم الروايات.

٣. تسليط الضوء على جهود العلماء في حفظ الموروث النَّبوي وتنقية الحديث.

أهداف الموضوع:

١. تحديد الضوابط التي اعتمد عليها الإمام الحاكم في الموازنة والترجيح بين الروايات.

٢. مقارنة منهج الحاكم بمنهج العلماء الآخرين في هذا المجال، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف.

مشكلات الدراسة:

كيف يتعامل الإمام الحاكم مع الروايات المتعارضة؟

أهم الضوابط التي وضعها الإمام الحاكم لترجيح رواية على أخرى.

ما هي الضوابط عنده لقبول جميع الروايات؟

منهج البحث: سلكتُ في هذا البحث المنهج التكاملي الذي يفيد من مجمل منهجي البحث الاستقرائي والتحليلي، وذكرت أهم النقاط كالآتي:

١.عرضت الضابط مع التعريف به تعريفاً موجزاً.
٢.ذكرت من استعمل هذا الضابط من العلماء المتقدمين.
٣.ذكرت الحديث الذي استعمل فيه الحاكم الضابط المذكور.
٤.ذكرت الأوجه المختلفة، مبيناً مدار الحديث.
٥.خرجتُ الحديث تخريجاً موسعاً على حسب الاختلاف، "كُلُّ وجه على حده".
٦.بيَّنتُ من رواه عنه المدار في كُلِّ وجه، وبيان مواضع رواياتهم من كتب الحديث في هامش البحث.
٧.ذكرت الموازنة بين أقوال النقاد في الحديث مع قول الحاكم.
٨. بعد إجراء المقارنة بين أقوال النقاد وقول الحاكم، رجَّحتُ القول المجمع عليه.

خطة البحث:

المقدمة:

تمهيد، فيه: نبذة عن الإمام الحاكم، ومستدركه.

المبحث الأول: ضوابط ترجيح رواية على رواية.

المطلب الأول: ضابط الحفظ.

المطلب الثاني: ضابط الاختصاص في حديث الشيخ.

المطلب الثالث: ضابط القرابة بالراوي.

المطلب الرابع: ضابط اتفاق البلدان.

المطلب الخامس: ضابط قدم السماع.

المطلب السادس: ضابط المتابعة.

المبحث الثاني: ضوابط قبول جميع الروايات.

المطلب الأول: ضابط ورود الحديث عن راو بالإسنادين دليل على صحة الطريقين.

المطلب الثاني: ضابط تصريح الراوي برواية الحديث عن عدد من الرواة المبهمين دليل على صحة جميع الروايات.

المطلب الثالث: ضابط اختلاف سياق الراوي للروايتين دليل على صحة الطريقين.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث.

تمهيد
ترجمة موجزة للإمام الحاكم، وتعريف مختصر بكتابه المستدرك على الصحيحين

أولاً: ترجمة موجزة للحاكم:

سأذكر بشكل موجز عن حياته الشخصية، وسيرته العلمية.

اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبتُهُ: هو الإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن البيع الضَّبَّي، أبو عبد الله الحاكم النيسابوريّ[١].

ولد في نيسابور سنة (٣٢١هـ)[٢].

شيوخه: تتلمذ الإمام الحاكم على عدد من العلماء، منهم: أبي عمرو ابن السماك، وأحمد ابن سلمان النَّجاد، وأبي سهل بن زياد، ودعلج بن أحمد، ومحمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، وغيرهم[٣].

تلاميذه: وقد تتلمذ الحاكم وسمع من كثير من العلماء، منهم: الدارقطني، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو صالح المؤذن، والزكي عبد الحميد البحيري، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وغيرهم[٤].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: تبوأ الحاكم مكانة علمية مرموقة بين أهل عصره، ومن بعده، فقد أثنى عليه كثير من أهل العلم عليه، منهم: عبد الغافر بن إسماعيل: "الحاكم أبو عبد الله هو إمام أهل الحديث في عصره"[٥]، وقال الخطيب: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة"[٦]، كما قال الخليل بن عبد الله: "له رحلتان إلى العراق والحج، ناظر الدارقطني فرضيه وهو ثقة واسع العلم"، وقال الذهبي:

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب ت بشار (٣/ ٥٠٩).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (١٧/ ١٦٥).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب ت بشار (٣/ ٥٠٩).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (١٧/ ١٦٥).

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (١٧/ ١٦٩).

(٦) تاريخ بغداد ت بشار (٣/ ٥٠٩).

"الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدثين... صاحب التصانيف"[1].

مصنفاته: وله عدد من المصنفات في العلوم الإسلامية، في العلل وعلوم الحديث له كتاب معرفة علوم الحديث، وكتاب المدخل إلى علم الحديث، وفي التراجم له كتاب تاريخ نيسابور، وله كتاب المستدرك على الصحيحين، وكتاب فضائل الشافعي، وغيرها[2].

وفاته: اتفقت أكثر المصادر على سنة وفاته، وأنها سنة خمس وأربعمائة للهجرة، تغمده الله بواسع رحمته[3].

ثانياً: تعريف مختصر بالمستدرك على الصحيحين:

- موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

١. اسم الكتاب: المستدرك على الصحيحين.

٢. موضوع الكتاب: هو جمع الأحاديث المروية بأسانيد يحتج بها الشيخان، وعلى شرطهما.

٣. أسباب تأليفه: قال الحاكم في المقدمة: "سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا أَنْ أَجْمَعَ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ بِأَسَانِيدَ يَحْتَجُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بِمِثْلِهَا".

٤. ترتيب الكتاب: رتب رحمه الله كتابه على ما سار عليه الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما، فرتب ترتيب الجوامع؛ أي أنه يضم أحاديث الأحكام وغيرها، مرتباً على الكتب والأبواب، وقد بلغ عدد أبوابه ٤٧ باباً، ابتداءً بالإيمان والعلم والطهارة...وانتهاءً بكتاب الأهوال، وقد بلغ عدد أحاديثه ٨٨٠٣ حديثاً.

(١) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ١٦٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ط الرسالة (١٧/ ١٧٠).

(٣) ينظر: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ١٦٦).

منهجه في الكتاب:

١. أخرج رحمه الله أحاديث صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها في كتابيهما[١]، كما أخرج أحاديث أخرى يرى أنها مستوفية لشروط الصحة[٢]، كما أخرج أحاديث يرى أنها على شرط الشيخين، أو أحدهما، ولم تكن على شرطهما، أو شرط أحدهما[٣].

٢. كما أورد في كتابه بعض الأحاديث التي لا يرى أنها صحيحة، ولكنه أوردها لبعض الاعتبارات[٤].

٣. وَشَرَعَ رحمه الله بفحص الأحاديث وتنقيحها، وتهذيب مادة الكتاب، لكن المنية عاجلته بعد بلوغه قدر ربع الكتاب، ولكن مادة الكتاب قد سلم منها الكثير الطيب، وربما لا يصل بعض ذلك إلى شرط الشيخين، وربما كان إسناده الذي خَرَّجَهُ المؤلف فيها علَّة أو ضعف، لكن له من شواهد ومتابعات خارج كتاب الحاكم ما ينهض به، ويرتقي إلى دائرة المقبول.

٤. أخرج الأحاديث بأسانيد إلى من ينتهي إليه السند، سواء مرفوع أو موقوف أو مقطوع.

٥. وربما كرر المؤلف نصاً في موضعين أو أكثر من الكتاب، بنفس السند أو بإسناد مغاير، لكن هذا مرده إلى ما وضع النص تحته من التراجم، تكثيرا لدلالة النص وهذا مذهب معروف عند المحدثنين[٥].

٦. يسوق الإسناد مراعياً طريقة تحمله للحديث، فمثلاً تجده فرّق بين صيغ الأداء والتحمل "حدثنا"، و"حدثني"، وغيرها.

٧. قد يكون الحديث عنده بعدد من الأسانيد أي: سمعه من أكثر من شيخ، فإنه يذكر ذلك، كما يذكر الشيخ في كل إسناد منها[٦].

---

(١) ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥١) برقم (١٧).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٤) برقم (٣).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٤/ ٥٠٧) برقم: (٨٤٢٣).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ٥١) برقم (٢٢٨٧).

(٥) كما في الحديث رقم ٢٩٤، والحديث رقم ٢٩٥، ورقم ٢٩٧.

(٦) ينظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ٣٦٤).

٨. وقد يخرج المؤلف النص بسند، ثم يعقبه بسند آخر، أو أكثر من سند، وهذا إنما يفعله غالبا إذا كان بالسند وجه من وجوه الضعف، وكل سند يخرجه، ويكون في نقده على شرط الشيخين أو أحدهما، فهو يعقبه بالتنصيص على ذلك[١].

٩. يحكم على كل سند يخرجه، بقوله "على شرط الشيخين"[٢]، "أو على شرط البخاري"[٣]، "أو على شرط مسلم"[٤]، أو يقول " صحيح الإسناد"[٥]، وأحياناً يسكت عن بعض الأسانيد ولا يعقبها بشيء[٦].

١٠. يذكر الألفاظ المتعددة للحديث الواحد، مع حرصه على ذكر راوي كل لفظ عادة[٧].

١١. كما أنه أخرج مجموعة من الأحاديث الموضوعة، وأكثر منها وقد بينها لنا الذهبي في كتابه التلخيص[٨].

١٢. يحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، كما يحكم على الأحاديث صحة وضعفاً، كما استعمل قرائن تدل على إعلال الأحاديث كقرينة التَّفرد، والمخالفة وغيرها[٩].

١٣. استعمل رحمه الله ضوابط للترجيح بين روايات الحديث المختلفة، كالحفظ وبلدي الراوي وقرابة الراوي وغير ذلك[١٠].

عناية العلماء بالمستدرك على الصحيحين:

لأهمية هذا الكتاب ومكانته، فقد اهتم واعتنى به جملة من العلماء، بين مستخرج، وملخص، ومنقح، ومعقب، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: منهج الإمام الحاكم في كتابه المستدرك د. سليمان عبدالقادر(١٥٧).
(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥١) برقم (١٧).
(٣) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٧٠) برقم (٥٢).
(٤) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٣) برقم (١).
(٥) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٨) برقم (١١).
(٦) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٧٦) برقم (٦٤).
(٧) ينظر: المصدر نفسه (٢/ ١٤/ ١٥ / ١٦) الأحاديث رقم ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥.
(٨) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٣٩) برقم (١١١٠).
(٩) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٤٦) (١/ ١٦٧) (١/ ٤٨)، (١/ ٢٠٩).
(١٠) سيأتي التفصيل فيها في المبحث الأول والثاني.

١. تلخيص المستدرك للإمام الذهبي، وهو مطبوع في حاشية المستدرك، وقد لخص فيه الذهبي كتاب الحاكم وعلق على الأحاديث.

٢. المستخرج على المستدرك للإمام العراقي، وقد أملى منه ثلاثمائة مجلس ولم يتمه.

٣. سبط ابن العجمي، وهو عبارة عن حواش على تلخيص المستدرك.

٤. توضيح المدرك على المستدرك للإمام السيوطي، وقد لخص فيه المستدرك في مجلد واحد.

٥. مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم لابن الملقن، وقد جمع فيه ابن الملقن الأحاديث التي تعقب فيها الذهبي الحاكم.

المبحث الأول
ضوابط ترجيح رواية على رواية

المطلب الأول: ضابط الحفظ.

إنَّ رواة الحديث النبوي مختلفون في الحفظ، والضبط، فهناك من الرواة من أطلق عليه العلماء بلفظ أوثق الناس، ومنهم من أطلقوا عليه ثقة، أو صدوق، فإذا اختلف الأول مع الثاني رجح الأول؛ لأنه في أعلى مراتب التعديل، من الموثوقين المعروفين بحفظهم وإتقانهم.

ذكر الإمام مسلم في تقرير هذا الضابط: "والزِّيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفَّاظ الذين لم يعتبر عليهم الوهم في حفظهم"(١)، وقال التِّرمذي: "وربَّ حديث إنَّما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنَّما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه..."(٢).

وقد اعتمد على هذا الضابط كثير من العلماء في الترجيح والموازنة بين الرواة المختلفين، ومنهم: الإمام البخاري(٣)، والإمام مسلم(٤)، وأبو داود(٥)، والدارقطني(٦)، وغيرهم كثير.

وقد استعمل هذا الضابط الحاكم في المستدرك، في ترجيحه للحديث بين الرواة المختلفين، كحديث: "فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَضْلِ الْعِبَادَةِ، وَخَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ"(٧).

هذا الحديث مداره هو حمزة الزيات، وقد اختلف عليه أصحابه:

فرواه خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ، عن حَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ ابْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، به(٨).

---

(١) التمييز لمسلم (ص: ١٨٩).

(٢) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٥٩).

(٣) ينظر: سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: التمييز لمسلم (ص١٩٤-١٩٩).

(٥) ينظر: سنن أبي داود (٣/ ٢٠٤).

(٦) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١٨٢).

(٧) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٧٠).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرك (كِتَابُ الْعِلْمِ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، برقم: ٣١٤)، والضياء المقدسي في المختارة، (مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، مصعب بن سعد بن أبي وقاص ... برقم: ١٠٦٨).

ورواه خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عن حمزة الزيات، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، ولم يذكر الحكم(١).

ورواه بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، عن حَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، عن الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، به(٢).

والرواة المختلفين هم: خالد بن مخلد القطواني قال عنه أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن معين: ما به بأس، قال عثمان بن أبي شيبة وأبو داود: صدوق، ووثقه العجلي، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق يتشيع(٣).

وبكر بن بكار، قال عنه يحيى بن معين وابن الجارود: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: ربما يخطئ، وقال ابن حجر: وفي نسخته مناكير ضعف بسببها(٤)، قال الحاكم: "نَظَرْنَا فَوَجَدْنَا خَالِدَ بْنَ مَخْلَدٍ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ وَأَوْثَقَ مِنْ بَكْرِ بْنِ بَكَّارٍ فَحَكَمْنَا لَهُ بِالزِّيَادَةِ"(٥)، ثم قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي"(٦). وقد تعقبه ابن حجر فقال: "فيه نظر ففيه الأعمش وهو مدلس وقد عنعن ومع ذلك اختلف عليه فرواه بعضهم عنه عن الحكم، ورواه بعضهم عنه، عن مصعب، ورواه بعضهم عنه، عن رجل، عن مصعب"(٧).

وقال الدارقطني: "وَلَيْسَ يَثْبُتُ مِنْ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ مِنْ قَوْلِهِ"(٨).

الترجيح: بعد النظر في الأسانيد السابقة التي أخرجها الإمام الحاكم تبين أن مدار هذه الأسانيد هو حَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، وقد اختلف عليه أصحابه، فرواه عنه خالد بن مخلد وأثبت الحَكم

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (كِتَابُ الْعِلْمِ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، برقم: ٣١٥).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (كِتَابُ الْعِلْمِ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، برقم: ٣١٦).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٠٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٤)، الثقات للعجلي ط الدار (١/ ٣٣١)، الكاشف للذهبي (١/ ٣٦٨)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ١٩٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٣). الثقات لابن حبان (٨/ ١٤٦). تهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ٤٨٠).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٧٠).

(٦) المصدر نفسه (١/ ١٧٠).

(٧) المطالب العالية لابن حجر محققا (١٢/ ٦٨٢).

(٨) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ٣١٩).

في الإسناد، بينما أبهمه بكر بن بكار، فرجح الحاكم رواية الأحفظ وهو خالد بن مخلد كما سبق في التراجم، مع إعلال الإمام الدارقطني لجميع هذه الأسانيد، والله أعلم.

المطلب الثاني: ضابط الاختصاص في حديث الشيخ.

قد يتميز أحد أصحاب الشيخ عن غيره من الرواة بميزة تجعله يقدم عليهم عند الاختلاف، إما بملازمة الشيخ، أو كثرة ممارسة حديثه، أو الكتابة عنه، أو طول الملازمة، أو القرابة أو غيرها، فكل ذلك يجعل الراوي يتميز عن غيره عند الاختلاف، وعلى هذا اهتم العلماء بمعرفة طبقات الحفَّاظ ومراتب أصحابهم، ليتمكنوا من الترجيح بينهم عند الاختلاف(١).

وقال ابن القيم الجوزية في تقرير هذا الضابط: "وَهَذِه طَرِيقَة الحذاق من أَصْحَاب الحَدِيث أطباء علله يحتجون بِحَدِيث الشَّخْص عَمَّن هُوَ مَعْرُوف بالرواية عَنهُ، وبحفظ حَدِيثه وإتقانه، وملازمته لَهُ واعتنائه بحَديثه، ومتابعة غَيره لَهُ، ويتركون حَدِيثه نَفسه عَمَّن لَيْسَ هُوَ مَعَه بِهَذِهِ الْمنزلَة"(٢).

وقد استعمل هذا الضابط عدد من علماء العلل منهم: الإمام مسلم(٣)، وابن المديني(٤)، وأحمد بن حنبل(٥)، وابن معين(٦)، والدار قطني(٧)، وغيرهم.

وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم، في حديث "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم؛ فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة"(٨).

فهذا الحديث أخرجه الإمام الحاكم من طريقين:

الأول: من طريق الْحُمَيْدِيُّ، ومسدد، وعبد الرحمن بن بشر، ثلاثتهم عن سفيان، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعاً(٩).

---

(١) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح للزرقي (ص: ٧٠).

(٢) الفروسية لابن القيم (ص: ٢٣٩).

(٣) ينظر: التمييز لمسلم (ص: ١٩٩).

(٤) ينظر: العلل لابن المديني (ص: ٦٤).

(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨٦).

(٦) ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٧٩).

(٧) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ١٨٦).

(٨) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٦٨) برقم (٢٠٧).

(٩) أخرجه الحميدي في "مسنده" (بِشْرُ بْنُ مُوسَى، باب جامع عن أبي هريرة، برقم: (١١٨١)، والحاكم

الثاني: من طريق الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ، كلاهما: عن سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفاً[1].

فمدار هذه الأسانيد هو سفيان ابن عيينة، وقد اختلف عليه أصحابه على وجهين، فمنهم من رواه مرفوعاً، ومنهم من رواه عنه موقوفاً.

رواة الوجه الأول: عبد الله بن الزبير الحميدي وثقه علماء الجرح والتعديل، بل قال أبو حاتم: هو أثبت الناس في ابن عيينة، وهو رئيس أصحابه[2]، ومسدد بن مسرهد ثقة، فقد وثقه علماء الجرح والتعديل[3]، وعبدالرحمن بن بشر وثقه علماء الجرح والتعديل[4].

رواة الوجه الثاني: الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ قال عنه أبو حاتم: صالح، ووثقه النسائي، ووثقه الذهبي، وقال ابن حجر: لا بأس به[5]، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ البزاز سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: كان أميا مغفلا، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[6].

قال الحاكم بعد إخراجه للطريق الموقوف: "وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُوهِنُ الْحَدِيثَ فَإِنَّ الْحُمَيْدِيَّ هُوَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ لِمَعْرِفَتِهِ بِهِ وَكَثْرَةِ مُلَازَمَتِهِ لَهُ..."[7]، وقال بعد إخراج المرفوع: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي في التلخيص وقال: على شرط مسلم[8]، وقال الترمذي:

في "مستدركه" (كتاب العلم، يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل... برقم: (٣٠٧)، جميعهم عن سفيان ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (أبواب العلم عن رسول الله ، باب ما جاء في عالم المدينة، برقم: (٢٦٨٠)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب العلم ، يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل...برقم: (٣٠٨)، كلاهما عن سفيان، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفاً.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٧)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٠٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٣٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٢٧/ ٤٤٦)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٥٢٨).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ١٤٤)، الكاشف للذهبي (١/ ٦٢٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٣٧).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ١٠٤)، الكاشف للذهبي (١/ ٦١٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٣٣٢).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص: ٥١٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٢٦/ ٥٤٠).

(٧) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٦٨).

(٨) المصدر نفسه (١/ ١٦٨).

"حديث حسن"[1]، وقد أعله أحمد بالوقف فقال: "وأوقفه سفيان مرة، فلم يجز به أبا هريرة"[2].

الترجيح: بعد الاطلاع على طرق الحديث التي أخرجها الحاكم، تبين أن مدارها على سفيان ابن عيينة، واختلفوا عليه أصحابه، فرواه عنه مرفوعاً الحميدي، ومسدد، وعبدالرحمن بن بشر، وهم أحفظ وأثبت، وخاصة أن بينهم الحميدي فقد عدّه العلماء من أثبت أصحاب ابن عيينة كما سبق في ترجمته، وخالفهم الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ، فروياه موقوفاً عن أبي هريرة، وهم أقل ضبطاً وحفظاً، كما سبق في تراجمتهما، وقد رجح الحاكم الطريق الموصول بضابط الاختصاص، فالحميدي مختص في حديث شيخه ابن عيينة، ويقوي ذلك متابعة غيره له من الثقات الأثبات.

المطلب الثالث: ضابط القرابة بالراوي.

إن من ألزم الناس للراوي وأكثرهم رواية عنه، وأكثرهم دراية بحديثه، هم أهله، وأقاربه، كاوالديه، وأبنائه، وأزواجه، وإخوته، وأخواته، وغيرهم من أقاربه، فهؤلاء هم أثبت الناس في الراوي؛ لأنهم يسمعون منه في البيت وخارجه، وقد يسمعون منه الحديث مرات عديدة فيثبت ويرسخ بأذهانهم أكثر من غيرهم، فإذا اختلف الرواة على شيخ في حديث على أوجه متعددة، وكان رواة أحد هذه الأوجه من آل بيت الشيخ، فإن العلماء يقدمونه ويرجحون بهذه القرينة[3].

هذا وقد اعتمد على هذه القرينة عدد من العلماء منهم: أبو زرعة الرازي[4]، وابن عمار الشهيد[5]، وابن عبد البر[6]، وابن حجر[7]، وغيرهم[8].

(١) سنن الترمذي ت بشار (٤/ ٣٤٤).
(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث (١٤/ ٨٢).
(٣) ينظر: قرينة الاختصاص ودورها في الترجيح بين الروايات، د. محمد رزق (ص ٣٢١)، قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة، د. نادر العمراني (١/ ٢١٣).
(٤) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٥٧١).
(٥) ينظر: علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمار الشهيد (ص: ٤٧).
(٦) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (٦/ ٩).
(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٨٩).
(٨) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة، د. نادر العمراني (١/ ٢١٣).

وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم، في حديث: "نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ"[1]، وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ «وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ لِرِوَايَةَ الثَّوْرِيِّ قَالَ فِيهَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ أَبِيهِ مِنْ غَيْرِهِ"، ووافقه الذهبي في التعليق وقال: على شرط البخاري ومسلم[2].

هذا الحديث مداره سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن وهو ثقة، وقد اختلف عليه أصحابه:

- فرواه سفيان الثوري، عن سعد بن إبراهيم واختلف عنه:

فرواه ابُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ[3] ووكيع[4]، وأبي نعيم الفضل بن دُكين[5]، ومحمد بن يوسف الفِرْيابي[6]، جميعهم عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ‘.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي[7] عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولم يذكر عن أبيه.

- ورواه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه واختلف عنه:

فرواه ابن مهدي[8]، وأبومروان العثماني[9] وأبو معمر إسماعيل الهُذَلي[10] والشافعي[11] جميعهم عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي.

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٢).

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) برقم: (٩٨١٠).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (باب الياء، يحيى بن سعيد الأنصاري) (٢٣/ ٢٣٦).

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) برقم: (١٠٢٩٧).

(٦) أخرجه الدارمي في "مسنده" (كتاب البيوع، باب ما جاء فِي التشديد فِي الدين) برقم: (٢٦٣٣).

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) برقم: (١٠٢٩٨).

(٨) أخرجه الترمذي في "جامعه" (أبواب الجنائز، باب ما جاء عن النبي ‘نفس المؤمن ...)، برقم: (١٠٧٩).

(٩) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (أبواب الصدقات، باب التشديد فِي الدين) برقم: (٢٤١٣).

(١٠) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (مسند أبي هريرة) برقم: (٦٠٢٦).

(١١) أخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" (كتاب التفليس، باب حلول الدين على الميت) برقم: (١١٣٨٤).

ورواه محمد بن جعفر الوركاني ويعقوب بن إبراهيم بن سعد[١]عن ابراهيم عن سعد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، ولم يذكر عمر بن أبي سلمة.

- ورواه صالح بن كيسان المدني[٢] عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولم يذكر عن عمر، وقد رجح الترمذي رواية سعد بن إبراهيم عن عمر عن أبيه عن أبي هريرة بقوله: هذا حديث حسن"[٣]، وقال الدارقطني بعد أن أخرج طرق هذا الحديث: "والصحيح قول الثوري ومن تابعه"[٤].

الترجيح: هذا الحديث اختُلف فيه على أجه عديدة، مدارها سعد بن إبراهيم، فرواه عنه أصحابه فمنهم من قال: "عمر بن أبي سلمة عن أبيه" ومنهم من قال "أبي سلمة عن أبي هريرة"، وقد رجح الحاكم رواية إبراهيم بن سعد "دون زيادة عمر" لأنه أعلم بحديث أبيه، بينما رجح الترمذي والدارقطني رواية الثوري بمتابعة غيره له، ومما يزيد ترجيح الدارقطني ويدعمه أن الثوري حافظ، وقد زاد في الإسناد، وقد تابعه على هذه الزيادة إبراهيم بن سعد –الذي روى الوجه الأخر- وغيره من الحفاظ الأجلاء، عن والده كما سبق.

المطلب الرابع: ضابط اتفاق البلدان.

لا شك أن أهل بلد الراوي أعرف واضبط لحديثه عن غيرهم، فهم من ألزم الناس له، فإذا اختُلف على راوٍ رجحنا رواة أهل بلده، فمثلاً: إذا اختُلِفَ على مالك رجَّحنا المدنيين، وإذا اختُلِفَ على قَتادة رجَّحنا البصريين، وهكذا، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارضها[٥].

وقد قال حماد بن زيد في تقرير هذا الضابط: «بلديُّ الرجل أعرف بالرَّجل».

---

(١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب البيوع، من مات وهو بريء من ثلاث...) برقم: (٢٢٣٣).

(٢) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (مسند أبي هريرة) برقم: (٥٨٩٨)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب البيوع ، من مات وهو بريء من ثلاث الكبر والغلول والدين دخل الجنة) برقم: (٢٢٣٢).

(٣) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٣٨٢).

(٤) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩/ ٣٠٣).

(٥) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح للزرقي (ص: ٨٣).

وقد استعمل هذا الضابط عدد من الحفاظ منهم: البخاري[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، وابن حبان[٣]، وابن عدي[٤]، وغيرهم.

وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم، في حديث عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: احْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ فَأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا عَمْرُو صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الِاغْتِسَالِ وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: { وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾} [سورة النساء:٢٩] فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا.

قال الحاكم: «حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ هَذَا لَا يُعَلَّلُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الَّذِي وَصَلَهُ بِذِكْرِ أَبِي قَيْسٍ فَإِنَّ أَهْلَ مِصْرَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ»[٥].

هذا الحديث مداره يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وقد اختلف عليه أصحابه:

-فرواه ابن لهيعة عن يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، واختلف عنه:

فرواه ابْن وهب[٦] عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: بلفظ: فَغَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ... وَلَمْ يَذْكُرِ التَّيَمُّمَ.

ورواه حسن بن مُوسَى[٧] عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عمرو بن العاص بلفظ: "فتيممت وصليت".

قال ابن حجر: "وَالِاخْتِلَاف فِيهِ على ابْن لَهِيعَة أَظُنهُ مِنْهُ لسوء حفظه"[٨].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (ص: ٨٤).

(٢) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧).

(٣) ينظر: صحيح ابن حبان - محققا (٨/ ١٧٩).

(٤) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤/ ٣٩٨).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٨٥).

(٦) أخرجه أبو داود في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم)، والبيهقي في "سننه الكبير" (كتاب الطهارة ، باب التيمم في السفر إذا خاف الموت أو العلة من شدة البرد) برقم: (١٠٨٨).

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" (مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ، بَقِيَّةُ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) برقم: (١٧٨١٢).

(٨) تغليق التعليق لابن حجر (٢/ ١٩٠).

-ورواه جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب[1]، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عمرو بن العاص بلفظ: "فتيممت وصليت".

-ورواه عمرو بن الحارث[2] عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن ابن جبير، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، أن عمرو بن العاص كان على سرية وذكر الحديث، إلا أنه قال: "فغسل معابنه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم" ولم يذكر التيمم، وبزيادة أبي قيس مولى عمرو بن العاص.

وقال الحاكم بعد إخراجه لحديث عمرو بن الحارث: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما علّلاه بحديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب"، يعني الطريق التي ليس فيها ذكر أبي قيس، ثم قال بعد أن أخرج حديث جرير عن يحيى بن أيوب: "وحديث جرير بن حازم هذا لا يعلل حديث عمرو بن الحارث الذي وصله بذكر أبي قيس فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة".

وقد قال ابن حجر في سبب تعليق البخاري للحديث بقوله: "وإسناده قوي، لكنه علقه بصيغة التمريض؛ لكونه اختصره"[3]، وقد وافق الذهبي الحاكم في حكمه بالصحة على رواية عمرو بن الحارث، وقال النووي: إن "الحديث حسن أو صحيح".

الترجيح: بعد النظر في الأسانيد التي أخرجها الحاكم، تبين أن مدارها يزيد بن أبي حبيب، واختلف عنه: فرواه عنه يحيى بن أيوب بدون زيادة أبي قيس، وبلفظ التيمم، ورواه عنه عمرو بن الحارث بزيادة أبي قيس بين عبدالرحمن بن جبير، وعمرو بن العاص، بلفظ: غسل معاينه وتوضأ، ولم يذكر التيمم، وقد رجح الحاكم رواية عمرو بن الحارث عن يزيد لكونها رواية مصري عن مصري، بينما رواية يحيى عن يزيد رواية بصري عن مصري، ومما يزيد ترجيحه أن عمرو ثقة وجاء بزيادة، وكذلك وافقه على هذا الترجيح الإمام ابن حجر فقال: "لَا ريب فِي

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم) برقم: (٣٣٤)، والدارقطني في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب التيمم) برقم: (٦٨١)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب الطهارة ، عدم الغسل للجنابة في شدة البرد) برقم: (٦٣٤).

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم) والدارقطني في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب التيمم) برقم: (٦٨٢)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب الطهارة ، عدم الغسل للجنابة في شدة البرد) برقم: (٦٣٣).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٤).

رُجْحَانهَا فَإِنَّهَا زِيَادَة من ثِقَة"[1]، وقد جمع البيهقي بين الروايتين، فقال: "يحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعًا، غَسَلَ ما قدر على غسله، وتيمم للباقي"[2]، وقال النووي: "وهذا الذي قاله البيهقي متعين؛ لأنه إذا أمكن الجمع بين الروايتين تعيَّن"[3].

المطلب الخامس: ضابط قدم السماع.

يعد هذا الضابط من الضوابط المهمة التي اعتمد عليها علماء الحديث في الترجيح بين الروايات المختلفة، فيقدمون من سمع قديماً على من سمع متأخراً، ذلك أن قدم السماع يكون قرينة لقوة حفظ الشيخ، لقرب عهده بسماع محفوظه[4].

وقد استعمل هذا الضابط عدد من العلماء منهم:

أبو حاتم الرازي[5]، وأبي داود[6]، وأحمد بن حنبل[7]، وغيرهم.

وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم، في حديث: «مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ بِاللَّيْلِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يُصْبِحَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ صَدَقَةً مِنْ رَبِّهِ».

هذا الحديث رواه عبدة بن أبي لبابة واختلف عنه:

فرواه الحسين بن علي الجعفي[8] عن زائدة عن سليمان الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عبدة عن سويد بن غفلة عن ابي الدرداء مرفوعاً.

---

(١) تغليق لابن حجر (٢/ ١٩٠).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٤٥).

(٣) خلاصة الأحكام للنووي (١/ ٢١٦).

(٤) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة، د. نادر العمراني (١/ ٢٤٥).

(٥) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٣).

(٦) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٦١).

(٧) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٠٢).

(٨) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل) برقم: (١٣٤٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (كتاب الصلاة، باب ذكر الناوي قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل) برقم: (١١٧٢)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب صلاة التطوع ، تحريص قيام الليل) برقم: (١١٧٤).

ورواه شُعْبَةُ[١] عَنْ عَبْدَةَ، عَنْ سُوَيْدٍ، عن زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، عن أَبُي ذَرٍّ، أَوْ أَبُي الدَّرْدَاءِ مرفوعاً.

ورواه معاوية بن عمرو[٢] عن زائدة عن الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عبدة عن سويد بن غفلة عن ابي الدرداء موقوفاً.

وتابعه جرير[٣]عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ موقوفاً.

وتابعه سفيان الثوري[٤]، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَوْ أَبِي ذَرٍّ موقوفاً.

وقال الحاكم بعد إخراجه للمرفوع: " صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي[٥]، وقال العراقي: "سنده صحيح"[٦]، وقال المنذري: "إسناده جيد"[٧].

ثم قال بعد إخراجه للموقوف: "وَهَذَا مِمَّا لَا يُوهِنُ فَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ الْجُعْفِيَّ أَقْدَمُ وَأَحْفَظُ وَأَعْرَفُ بِحَدِيثِ زَائِدَةَ مِنْ غَيْرِهِ".

وقال الدارقطني: "وَالْمَحْفُوظُ الْمَوْقُوفُ"[٨].

الترجيح: بعد النظر في هذه أسانيد هذا الحديث تبين أنهم اختلفوا فيها على عبدة بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، فرواه الحسين بن على الجعفي بإسناده عنه مرفوعاً، وخالفه معاوية وجرير وسفيان فرووه

---

(١) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" برقم: (٢٥٨٨) (كتاب الصلاة، ذكر تفضل الله جل وعلا على المحدث نفسه بقيام الليل ثم غلبته عيناه ...).

(٢) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب صلاة التطوع ، تحريص قيام الليل) برقم: (١١٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (كتاب الصلاة ، باب من نام على نية أن يقوم فلم يستيقظ) برقم: (٤٨٠٠).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢ / ٣٣٩) برقم: (١١٧٢) (كتاب الصلاة ، باب ذكر الناوي قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل) برقم: (١١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (كتاب الصلاة ، باب من نام على نية أن يقوم فلم يستيقظ) برقم: (٤٨٠٠).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (كتاب الصلاة ، باب الرجل يلتبس عليه القرآن في الصلاة) برقم: (٤٢٢٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (كتاب المساجد، من نوى أن يصلي من الليل فغلبته عينه) برقم: (١٤٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (كتاب الصلاة ، باب من نام على نية أن يقوم فلم يستيقظ) برقم: (٤٨٠٠).

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٤٥٥).

(٦) تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار للعراقي (ص: ٤٠٩).

(٧) الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٢٨).

(٨) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ٢٠٧).

موقوفاً، بينما رواه شعبة عنه بإسناده عن أبى ذر أو أبى الدرداء "على الشك" مرفوعاً، فرجح الحاكم الرواية المرفوعة -رواية الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ الْجُعْفِيَّ- لكون راويها أقدم سماعاً وأحفظ من غيره، بينما تتابع عدد من الحفاظ على روايتها موقوفة، وقد رجح الدارقطني روايتهم واعتبرها هي المحفوظة، والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: ضابط المتابعة.

إن من أهم الضوابط التي استعملها العلماء في الترجيح عند اختلاف الرواة ضابط المتابعة، فالراوي الذي يتابعه غيره على روايته عادة ما يكون أقوى ممن ليس له متابع، ولذلك اعتبر العلماء هذا الضابط في الترجيح، وقد قال الشافعي في تقرير هذا الضابط: "وَالْعَدَدُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ"(١)، ومن العلماء الذين استعملوا هذا الضابط: أبو حاتم الرازي(٢)، وابن معين(٣)، والدارقطني(٤)، والبيهقي(٥)، وغيرهم.

وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم، في حديث: حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رُقًى كُنَّا نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةٌ كُنَّا نَتَدَاوَى بِهَا هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: «هُوَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ». هذا الحديث رواه الزهري واختلف عنه:

فرواه سفيان بن عيينة عن الزهري واختلف عنه:

-فرواه عمرو بن الحارث(٦)، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ(٧)، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي(٨)، ومحمد بن الصباح الجَرْجَرائي(٩)، عن سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزامة عن أبيه.

---

(١) اختلاف الحديث للشافعي (٨/ ٦٣٤).

(٢) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٤٧٨).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٨).

(٤) ينظر: سنن الدارقطني (٣/ ٤٧٢).

(٥) ينظر: شعب الإيمان للبيهقي (٦/ ٨١).

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند المكيين، حديث ابن أبي خزامة رضي الله عنه)، برقم: (١٥٧١٣).

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند المكيين، حديث ابن أبي خزامة رضي الله عنه)، برقم: (١٥٧١٤).

(٨) أخرجه الترمذي في "جامعه" (أبواب الطب عن رسول الله ‘، باب ما جاء في الرقى والأدوية) برقم: ٢٠٦٥م.

(٩) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (أبواب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء) برقم: (٣٤٣٧).

-ورواه ابن أبي عمر العدني[١]، وعلي بن المديني[٢]، ويحيى بن أبي بكير الكرماني، وحسين بن محمد المروذي[٣]، عن سفيان عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه.

ورواه يونس بن يزيد الأيلي[٤] عن الزهري أنّ أبا خزامة حدّثه أنّ أباه حدّثه.

ورواه صالح بن كيسان المدني[٥] عن الزهري أنّ أبا خزيمة وهو أحد بني الحارث بن هذيم أخبره عن أبيه.

ورواه يحيى بن أبي أنيسة الجزري[٦] عن الزهري عن ابن أبي حزامة عن أبيه.

ورواه صالح بن أبي الأخضر[٧] عن الزهري عن عروة عن حكيم بن حزام.

ورواه معمر[٨] عن الزهري عن عروة عن حكيم به.

وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ثُمَّ لَمْ يُخَرِّجَاهُ"[٩].

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي عن ابن عيينة كلا الروايتين، وقال بعضهم: عن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن ابن أبي خزامة عن أبيه، وقال بعضهم: عن أبي خزامة، وقد روى غير ابن عيينة هذا الحديث عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه، وهذا أصح، ولا نعرف لأبي خزامة عن أبيه غير هذا الحديث"[١٠].

---

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" (أبواب الطب عن رسول الله ، باب ما جاء في الرقى والأدوية) برقم: ٢٠٦٥.

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (باب الحاء) (٢/ ٢٧٠).

(٣) أخرجه أحمد في "العلل رواية ابنه عبدالله"(الْجُزْء الأول من كتاب الْعِلَل وَمَعْرِفَة الرِّجَال) (١/ ١٦٨).

(٤) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب الطب، خير ما أعطي العبد المسلم خلق حسن) برقم: (٧٥٢٥).

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثانى (الْحَارِثُ بْنُ سَعْدِ بْنِ هُذَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) برقم: (٢٦١٠).

(٦) أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (باب الحاء، أبو حزامة أحد بني سعد بن الحارث) برقم: (٦٧٥٤).

(٧) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب الإيمان، وأما حديث معمر) برقم: (٨٨).

(٨) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب الإيمان، وأما حديث معمر) برقم: (٨٧).

(٩) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٨٥).

(١٠) سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٤٠٠).

وقال أحمد: عن أبي خزامة عن أبيه هو أصحها[1]، وكذا قال أبو حاتم الرازي[2]، والدارقطني[3]، وابن حجر[4].

الترجيح: هذا الحديث راه الزهري واختلف عنه أصحابه، فمنهم من رواه عنه عن ابن أبي خزامة، ومنهم من رواه عنه عن أبي خزامة عن أبيه، ومنهم من رواه عن عروة عن حكيم بن حزام، وقد قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ثُمَّ لَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي تَصْنِيفِهِ فِيمَا أَخْطَأَ مَعْمَرٌ بِالْبَصْرَةِ أَنَّ مَعْمَرًا حَدَّثَ بِهِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ مَرَّةً: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي خُزَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ"[5]، ثم قال الحاكم: "وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا لَا يُعَلِّلُهُ، فَقَدْ تَابَعَ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ مَعْمَرَ بْنَ رَاشِدٍ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وَصَالِحٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، فَقَدْ يُسْتَشْهَدُ بِمِثْلِهِ"[6]، ومن ذلك يتضح أن الحاكم قد استخدم ضابط المتابعة في تقوية رواية معمر، وإن كان أغلب العلماء قد رجحوا رواية أبي خزامة عن أبي كما سبق، والله أعلم.

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ١٦٨).
(٢) ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٤).
(٣) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ٢٥١).
(٤) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢/ ٢٩٢).
(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٨٥).
(٦) المصدر نفسه (١/ ٨٥).

المبحث الثاني
ضوابط قبول جميع الروايات

المطلب الأول: ضابط ورود الحديث عن راو بالإسنادين دليل على صحة الطريقين.

إذا اختلف راويان عن شيخ في رواية حديث، فرواه أحدهما عن شيخه بإسناد، ورواه آخر عنه شيخه بإسناد آخر، ورواه راوٍ ثالث بالإسنادين جميعاً، فهذا يعتبر ضابطاً وقرينة دالة على صحة جميع الأوجه، فقد يكون التلاميذ كل منهم سمع طريقاً واحداً، بينما الثالث سمعهما معاً من الشيخ، وهذا دليل على رجحان جميع الأوجه[١]، وقد استعمل هذا الضابط عدد من علماء الحديث ومنهم: الدارقطني[٢]، وابن عبدالبر[٣] وغيرهم، وقد استعمل هذا الضابط الإمام الحاكم في حديث: "إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجِسًا".

وهذا الحديث يرويه أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي عن الوليد بن كثير القرشي المخزومي وقد روي عنه بثلاثة أوجه:

فرواه أبو كريب محمد بن العلاء الهَمْداني[٤]، و هناد بن السري[٥]، والحسين بن حريث[٦]، عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

ورواه عبد الله بن الزبير الحميدي[٧]، ومحمد بن عثمان بن كرامة العجلي[٨]، عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

---

(١) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ، للعمراني (٧٧٥).

(٢) ينظر: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٤٣٥).

(٣) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر (٧/ ٩٨).

(٤) أخرجه أبو داود في "سننه" (كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء) برقم: (٦٣).

(٥) أخرجه النسائي في "المجتبى" (كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء) برقم: (٥٢ / ١).

(٦) أخرجه الدارقطني في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة) برقم: (٢).

(٧) أخرجه الدارقطني في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة) برقم: (٣)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب الطهارة، إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء) برقم: (٤٥٨).

(٨) أخرجه الدارقطني في "سننه" (كتاب الطهارة ، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة) برقم: (١١).

ورواه شعيب بن أيوب الصَّرِيفيني[1]، عن أبي أسامة فجمع بين محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن عباد بن جعفر.

قال الحاكم: "هَذَا خِلَافٌ لَا يُوهِنُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَدِ احْتَجَّ الشَّيْخَانِ جَمِيعًا بِالْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا قَرَنَهُ أَبُو أُسَامَةَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً عَنْ هَذَا وَمَرَّةً عَنْ ذَاكَ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ"، ثم قال بعد أن أخرج رواية شعيب بن أيوب: "قَدْ صَحَّ وَثَبَتَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ صِحَّةُ الْحَدِيثِ".

وقال البيهقي: "والحديث محفوظ عن الوليد بن كثير عنهما جميعاً -يعني محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر-"

وقال الدارقطني: "صَحَّ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ كَثِيرٍ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ , وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ جَمِيعًا وهو كما قالوا، فقد رواه غير واحد عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر"[2].

الترجيح: هذا الحديث رواه أبي أسامة عن أبي الوليد واختلف عنه أصحابه، فمنهم من رواه عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومنهم من رواه عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن حعفر المخزومي، ومنهم من جمع بين الوجهين، وقد صحح الحاكم الروايتين، بالوجه الثالث الذي جمع وساق الإسنادين معاً، وقد وافق الحاكم على ذلك الدارقطني، والبيهقي، والله أعلم.

المطلب الثاني: ضابط تصريح الراوي برواية الحديث عن عدد من الرواة المبهمين دليل على صحة جميع الروايات.

إذا اختلف عدد من الرواة في رواية حديث على شيخ لهم، فرواه بعضهم بإسناد، ورواه آخرين بإسناد آخر، ووجد راوٍ آخر صرح بالتحديث عن عدد من الرواة المجهولين، كان ذلك دليلاً على صحة ورجحان جميع الأوجه والأسانيد[3].

---

(١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب الطهارة، إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء) برقم: (٤٦٠).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٣).

(٣) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ للعمراني (٧٨٦).

وقد استعمل عدد من المحدثين هذا الضابط ومنهم: الدارقطني[١]، والبيهقي[٢]، وغيرهم[٣].

وقد استعمل الحاكم هذا الضابط في حديث: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ"[٤].

وهذا الحديث يرويه ابن أبي مليكة واختلف عنه:

- فرواه عمرو بن دينار[٥] وابن جريج[٦] وسعيد بن حسان[٧] عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص.

-ورواه الليث بن سعد[٨] عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك به.

-ورواه عمرو بن الحارث[٩]، عن ابن أبي مليكة , أنه حدثه عن أناس دخلوا على سعد ... الحديث.

-ورواه عبيد الله بن الأخنس[١٠] عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

وتابعه عسل بن سفيان[١١] عن ابن أبي مليكة به.

قال الحاكم بعد إخراج رواية عمرو بن الحارث: "فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رُوَاةٍ لِسَعْدٍ"، كما قال بعد إخراج طريق الليث: "لَيْسَ يَدْفَعُ رِوَايَةَ اللَّيْثِ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، فَإِنَّهُمَا أَخَوَانِ تَابِعِيَّانِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الرِّوَايَتَيْنِ رِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَهُوَ أَحَدُ الْحُفَّاظِ الْأَثْبَاتِ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ"[١٢]، وقد أعل الطريق الآخر بقوله: "وَقَدْ تَرَكَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ وَعِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ

---

(١) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٣/ ١٩٤).

(٢) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٩٨/٥).

(٣) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ للعمراني (٧٨٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٧٥٩).

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" (مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم ، مسند أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص) برقم: (١٥٦٨)، والحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠٠).

(٦) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠١).

(٧) أخرجه الطيالسي في "مسنده" (أحاديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه) برقم: (١٩٨).

(٨) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠٢).

(٩) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠٣).

(١٠) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠٤).

(١١) أخرجه الحاكم في "مستدركه" (كتاب فضائل القرآن ، فضيلة الحال المرتحل وبيانه) برقم: (٢١٠٥).

(١٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٧٥٩).

الطَّرِيقَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَأَتَيَا بِهِ فِيهِ بِإِسْنَادَيْنِ شَاذَّيْنِ"[1].

الترجيح: هذا الحديث اختلف فيه على ابن أبي مليكة، فمنهم من قال "ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نَهيك"، ومنهم من قال: "ابن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك"، فجاءت رواية عمرو بن الحارث عن ابن أبي مليكة أنه حدثه عن أناس..." فاعتبر الحاكم هذه الرواية التي بها رواة مبهمين دليلاً على رجحان الوجهين، والله أعلم.

المطلب الثالث: ضابط اختلاف سياق الراوي للروايتين دليل على صحة الطريقين.

قد يكون الحديث عند الراوي بأكثر من إسناد، ومم يدل على ذلك اختلاف لفظ الروايتين، فإن اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المصدر، إذ لكل راوٍ لفظه المختص به وإن تشابها في الجملة[2]، وقد استعمل عدد من العلماء هذا الضابط ومنهم: البخاري[3]، وأبو حاتم الرازي[4]، وغيرهم[5]، كما استعمل هذا الضابط الحاكم في حديث: "أَحَبَّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ الَّذِينَ يُحَبِّبُونَ اللَّهَ إِلَى النَّاسِ وَالَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ"، وهذا الحديث رواه إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ واختلف عليه:

-فرواه سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[6]، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، عن رَسُولُ اللَّهِ ' مرفوعاً.

-ورواه عبد الله بن المبارك[7]، عن مسعر عن إبراهيم السكسكي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ موقوفاً، وقال البزار: "لا نعلم رواه عن مسعر إلا سفيان، والصحيح أنه موقوف

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٧٥٩).

(٢) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ للعمراني (٨١٩).

(٣) ينظر: العلل الكبير للترمذي (ص: ٤٢).

(٤) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٢٨٣/١).

(٥) ينظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ للعمراني (٨١٩).

(٦) أخرجه البزار في "مسنده" (مسند عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه) برقم: (٣٣٥٠)، والحاكم في "مستدركه" (كِتَابُ الْإِيمَانِ ، إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس ...) برقم: (١٦٣).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (كتاب الزهد، كلام أبي الدرداء رضي الله عنه) برقم: (٣٥٧٤٦)، والحاكم في "مستدركه" (كِتَابُ الْإِيمَانِ، إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة لذكر الله) برقم: (١٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (كتاب الصلاة، باب مراعاة أدلة المواقيت) برقم: (١٨١٤).

على أبي الدرداء"[1].

وقال الحاكم بعد أن أخرج المرفوع: "هذا إسناد صحيح، وقد احتج مسلم والبخاري بإبراهيم السكسكي، واذا صح مثل هذه الاستقامة؛ لم يضره توهين من أفسد إسناده "[2].

ثم قال بعد أن ساق الطريق الموقوف: "هَذَا لَا يُفْسِدُ الْأَوَّلَ وَلَا يُعَلِّلُهُ فَإِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ حَافِظٌ ثِقَةٌ، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِأَسَانِيدَ أُخَرَ كَمَعْنَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ"[3].

الترجيح: هذا الحديث يرويه مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، واختلف عنه، فرواه سفيان عنه من طريق ابن أبي أوفى مرفوعاً، ورواه ابن المبارك عن مسعر عن السكسكي موقوفاً على أبي الدرداء، ومن العلماء من أعلَّ المرفوع بالموقوف، ولكن الحاكم رجح الروايتين بضابط اختلاف سياق الراوي للروايتين، والله تعالى أعلم.

(١) مسند البزار = البحر الزخار (٨/ ٢٨٤).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١١٥).

(٣) المصدر نفسه (١/ ١١٦).

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. أظهرت الدراسة مدى اطلاع الإمام الحاكم على أحوال رواياته من حيث تعدد الطرق، وما تتضمنه من علل، وكيفية الموازنة والترجيح بينها، وكذلك أحوال رواتها؛ مما يعكس قدرته النقدية في الترجيح بين رواة الأحاديث ومروياتهم.

٢. تعددت طرق الإمام الحاكم في ترجيحاته، سواء كانت بين الرواة أو بين الروايات، مما يدل على غزارة علمه وعمق معرفته بالعلل المتعلقة بالروايات ورواتها.

٣. اعتمد الإمام الحاكم على ضوابط محددة في الموازنة والترجيح بين الروايات المختلفة.

٤. لم يخرج الإمام الحاكم عن الضوابط التي استعملها العلماء المتقدمون في علم علل الحديث.

٥. استخدم الإمام الحاكم ضوابط لترجيح رواية على أخرى، كما استخدم ضوابط لقبول جميع الروايات.

٦. استخدم الحاكم ألفاظاً متعددة في الترجيح بين الرواة وكذلك بين الروايات.

٧. يُعد منهج الحاكم في التعليل منهجاً متكاملاً ودقيقاً، حيث يستند إلى معرفته بملابسات الروايات وأحوال رواتها، مع استقراء شامل لكل ما يتعلق بها.

ثانياً: التوصيات:

أوصي الباحثين المتخصصين في الحديث بالعناية والدراسة لأساليب النقاد الآخرين وطرقهم في الموازنة والترجيح بين الروايات أو رواتها، مما يساهم في تطوير فهم أعمق وأكثر شمولاً لهذا المجال.

المصادر والمراجع

١. الاستذكار، المؤلف: أبو عمر ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤. تذكرة الحفاظ، للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المؤلف: عبد العظيم المنذري، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٦. تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر، المحقق: سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام ١٣٨٧ هـ.

٩. التمييز، لمسلم بن الحجاج المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

١٠. تهذيب التهذيب، لابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١١. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ.

١٢. السنن الكبرى، للبيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميةالطبعة: الثالثة.

١٣. سنن أبي داود، لأبي داود السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا.

١٤. سنن الترمذي، للترمذي تحقيق وتعليق: أحمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي– مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ.

١٥. سير أعلام النبلاء، للذهبي، بإشراف شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة.

١٦. شرح علل الترمذي،لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبدالرحيم، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى.

١٧. صحيح ابن خزيمة، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

١٨. العلل الصغير، للترمذي، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ.

٢٠. العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢١. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني , الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.

٢٢. العلل، لابن المديني، المحقق: محمد الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية.

٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٤. علل الترمذي الكبير، الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٥. قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري، د. نادر العمراني، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٦. قرينة الاختصاص ودورها في الترجيح بين الروايات، د. محمد رزق، بحث منشور

بمجلة الدراية، بكلية الدراسات الإسلامية بدسوق، العدد ١٦.

٢٧. قواعد العلل وقرائن الترجيح، المؤلف: عادل الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٢٨. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٩. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠. المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٣١. مسند أبي داود الطيالسي، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

٣٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى.

٣٣. مسند الحميدي، المؤلف: أبو الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٣٤. منهج الإمام الحاكم في كتابه المستدرك د. سليمان عبدالقادر، بحث منشور بمجلة دراسات إنسانية، جامعة وهران، العدد ٢.

References and Sources:

1- Al-Istidhkar, by Abu Umar Ibn Abd al-Barr al-Qurtubi. Edited by: Salim Muhammad Ata and Muhammad Ali Mu'awwad. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition, 1421 AH.

2- Tarikh Ibn Ma'in (Narration of Al-Duri), edited by Dr. Ahmad Muhammad Noor Saif. Publisher: Center for Scientific Research and Reviving Islamic Heritage - Makkah, 1st Edition, 1399 AH.

3- Tarikh Baghdad, by Al-Khatib Al-Baghdadi. Edited by: Dr. Bashar Awwad Ma'ruf. Publisher: Dar al-Gharb al-Islami – Beirut, 1st Edition, 1422 AH.

4- Tadhkirat al-Huffaz, by Al-Dhahabi. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition, 1419 AH.

5- Al-Targhib wa al-Tarhib min al-Hadith al-Sharif, by Abd al-Azim al-Mundhiri. Edited by: Ibrahim Shams al-Din. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition, 1417 AH.

6- Taghliq al-Ta'liq ala Sahih al-Bukhari, by Ibn Hajar al-Asqalani. Edited by: Sa'id al-Qazqi. Publisher: Al-Maktab al-Islami, Dar Ammar – Beirut, Amman – Jordan, 1st Edition, 1405 AH.

7- Taqrib al-Tahdhib, by Ibn Hajar al-Asqalani. Edited by: Muhammad Awama. Publisher: Dar al-Rashid – Syria, 1st Edition, 1406 AH.

8- Al-Tamhid lima fi al-Muwatta min al-Ma'ani wa al-Asanid, by Ibn Abd al-Barr. Edited by: Mustafa bin Ahmad al-Alawi. Publisher: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs – Morocco, 1387 AH.

9- Al-Tamyiz, by Muslim ibn al-Hajjaj. Edited by: Dr. Muhammad Mustafa al-Azami. Publisher: Maktabat al-Kawthar – Saudi Arabia, 3rd Edition, 1410 AH.

10- Tahdhib al-Tahdhib, by Ibn Hajar al-Asqalani. Publisher: Matba'at Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiyyah – India, 1st Edition, 1326 AH.

11- Al-Jarh wa al-Ta'dil, by Ibn Abi Hatim. Publisher: Ottoman Circle of Knowledge Council - Hyderabad Deccan – India, Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut, 1st Edition, 1271 AH.

12- Al-Sunan al-Kubra, by Al-Bayhaqi. Edited by: Muhammad Abd al-Qadir Ata. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 3rd Edition.

13- Sunan Abi Dawood, by Abu Dawood al-Sijistani. Edited by: Muhammad Muhyi al-Din. Publisher: Al-Maktaba al-Asriyya – Sidon.

14- Sunan al-Tirmidhi, by Al-Tirmidhi. Edited and annotated by: Ahmad Shakir (Volumes 1, 2) and Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi (Volume 3). Publisher: Maktaba Mustafa al-Babi – Egypt, 2nd Edition, 1395 AH.

15- Siyar A'lam al-Nubala, by Al-Dhahabi. Supervised by Shu'ayb al-Arna'ut. Publisher: Mu'assasat al-Risala, 3rd Edition.

16- Sharh Ilal al-Tirmidhi, by Ibn Rajab al-Hanbali. Edited by: Hammam Abd al-Rahim. Publisher: Maktabat al-Manar – Zarqa, Jordan, 1st Edition.

17- Sahih Ibn Khuzaymah, edited by Dr. Muhammad Mustafa al-Azami. Publisher: Al-Maktab al-Islami – Beirut.

18- Al-Ilal al-Saghir, by Al-Tirmidhi. Edited by: Ahmad Shakir and others. Publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut.

19- Al-Ilal al-Warida fi al-Ahadith al-Nabawiyya, by Al-Daraqutni. Edited by: Mahfuz al-Rahman Zain Allah al-Salafi. Publisher: Dar Taybah – Riyadh, 1st Edition, 1405 AH.

20- Al-Ilal, by Ibn Abi Hatim. Edited by a team of researchers under the supervision of Dr. Saad bin Abdullah al-Hamid and Dr. Khalid al-Juraisi. Publisher: Matabi' al-Humaidi, 1st Edition, 1427 AH.

21- Al-Ilal wa Ma'rifat al-Rijal, by Ahmad ibn Hanbal. Edited by: Wasi Allah bin Muhammad Abbas. Publisher: Dar al-Khani – Riyadh, 2nd Edition, 1422 AH.

22- Al-Ilal, by Ibn al-Madini. Edited by: Muhammad al-Azami. Publisher:

Al-Maktab al-Islami – Beirut, 2nd Edition.

23- Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, by Ibn Hajar al-Asqalani. Publisher: Dar al-Ma'arif – Beirut, 1379 AH.

24- Ilal al-Tirmidhi al-Kabir, Publisher: Alam al-Kutub, Maktabat al-Nahda al-Arabiya – Beirut, 1st Edition, 1409 AH.

25- Qara'in al-Tarjih fi al-Mahfuz wa al-Shadh wa Ziyada al-Thiqa ind al-Hafiz Ibn Hajar fi Fath al-Bari, by Dr. Nader al-Omrani. Publisher: Maktabat al-Rashid, 1st Edition, 1431 AH.

26- Qarinat al-Ikhtisas wa Dawruha fi al-Tarjih bayn al-Riwayat, by Dr. Muhammad Rizq. Published in Diraya Journal, Faculty of Islamic Studies, Damanhour University, Issue 16.

27- Qawa'id al-Ilal wa Qara'in al-Tarjih, by Adel Al-Zarqi. Publisher: Dar al-Muhaddith for Publishing and Distribution, 1st Edition, 1425 AH.

28- Al-Kashif fi Ma'rifat man Lahu Riwaya fi al-Kutub al-Sitta, by Al-Dhahabi. Edited by: Muhammad Awama and Ahmad Muhammad Nimr al-Khatib. Publisher: Dar al-Qibla for Islamic Culture – Jeddah, 1st Edition, 1413 AH.

29- Al-Kamil fi Du'afa' al-Rijal, by Ibn Adi. Edited by: Adel Ahmad Abd al-Mawjoud and Ali Muhammad Mu'awwad. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition, 1418 AH.

30- Al-Mustadrak ala al-Sahihayn, by Al-Hakim. Edited by: Mustafa Abd al-Qadir Ata. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah – Beirut, 1st Edition, 1411 AH.

31- Musnad Abi Dawood al-Tayalisi, edited by Dr. Muhammad bin Abd al-Mohsin al-Turki. Publisher: Dar Hajar – Egypt, 1st Edition, 1419 AH.

32- Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal, edited by Shu'ayb al-Arna'ut. Publisher: Mu'assasat al-Risala, 1st Edition.

33- Musnad al-Humaydi, by Abu Abdullah al-Humaydi. Edited by: Hasan Salim Asad al-Darani. Publisher: Dar al-Saqa – Damascus, Syria, 1st Edition, 1996 CE.

34- Manhaj al-Imam al-Hakim fi Kitabihi al-Mustadrak, by Dr. Suleiman Abdulqader. Published in Human Studies Journal, Oran University, Issue 2